

الكشف على ٥ آلاف بناء بحمص وريفها

محافظ حمص: اتخاذ الإجراءات للالتزام بالشروط الفنية للمنشآت والأبنية التي تُشاد حالياً أو يتم دراسة بنائها خلال المرحلة القادمة

حمص - نبيل إبراهيم

كشف رئيس فرع نقابة المهندسين بحمص خليل جديد لـ«الوطن» أنه تم اتخاذ قرار من النقابة بعدم منح أي رخصة بناء صادرة عن النقابة وعدم دراسة أي بناء مهما كانت مساحته وارتفاعه وعدد طوابقه في المرحلة القادمة ما لم يكن هناك دراسة هندسية وفق اشتراطات الكود السوري التي تراعى ضمنها مقاومة الأبنية التي ستشيد حديثاً للزلازل ومدروسة على الزلازل والهزات الأرضية وفق تصنيف محافظة حمص.

وأشار إلى أنه بالنسبة للأبنية القائمة حالياً فإن عملية تدعيمها متروك على عاتق مالكيها وأصحابها، مشدداً على ضرورة عدم قيام المواطنين بتنفيذ أي بناء مستقبلاً من دون وجود دراسة هندسية وإشراف هندسي على التنفيذ.

وبين جديد أن اللجان الهندسية بالنقابة كشفت بالتعاون مع مجلس مدينة حمص والوحدات الإدارية بالريف على نحو ٥ آلاف بناء على مستوى المحافظة بالمدينة والريف حتى تاريخه، مشيراً إلى أن العمل ما زال مستمرًا للكشف على أي بناء أو موقع يتم الإبلاغ عنه سواء بالمدينة أم الريف، مشدداً على ضرورة الإعلام عن وجود أي تشققات أو تصدعات من المواطنين في حال وجدت في منازلهم أو محالهم كل حسب حبه أو وحدته الإدارية.

هذا وكان محافظ حمص نمر مخلوف قد عقد اجتماعاً موسعاً يوم أمس الأربعاء في مبنى المحافظة مع المعنيين في فرع نقابة المهندسين وجامعة البعث ومجلس المدينة والخدمات الفنية وفرع الشركة العامة للدراسات الهندسية والمديريات المختصة في المحافظة لتتبع آثار الزلازل المدمر لجهة واقع الأبنية المتصدعة التي تحتاج إلى تدعيم حفاظاً على السلامة العامة للمواطنين والأبنية، خاصةً بعد أن تم الكشف على الأبنية وتحديد درجة



جديد لـ«الوطن»: عدم منح أي رخصة بناء من دون دراسته وفق الكود السوري ومراعاة مقاومته للزلازل

خريطة عمل لجهة دعم وتعزيز السلامة الإنشائية للأبنية السكنية والمنشآت العامة، ولت المحافظ إلى أهمية اتخاذ الإجراءات اللازمة للتأكد من الالتزام بالشروط الفنية للمنشآت والأبنية التي تُشاد حالياً أو يتم دراسة بنائها خلال المرحلة القادمة.

الخطوة والسلامة الإنشائية من اللجان الفنية المشكّلة من مجلس المدينة وفرع نقابة المهندسين بالمحافظة. وكان محافظ حمص قد أكد خلال الاجتماع أهمية تحديد آلية ومنهجية للعمل للوصول إلى قرارات سليمة تحقق السلامة، مع ضرورة الالتزام بالأسس والشروط الفنية الهندسية ووضع تعليمات مشددة لتكون

لجنة سلامة إنشائية للتدقيق في واقع الأبنية القديمة التي تم الوقوف على واقعها سابقاً وتبين حاجتها للتدعيم، مع تأكيد أهمية متابعة اللجان لعملها في الكشف على الأبنية والمنشآت الحيوية والحالة الفنية للطرق في المحافظة، والتشديد في قمع مخالفات البناء وتحمل المسؤوليات واتخاذ الإجراءات القانونية بحق المخالفين.

هذا وتم خلال الاجتماع توجيه بتشكيل

المواصلات الطرقية تتابع الكشف على طريق البوكمال - الميادين تمهيداً لصيانته

محافظ دير الزور لـ«الوطن»: إخلاء ٥ أبنية وإزالة ٤ بصورة كلية أو جزئية وتأمين الأهالي في مراكز الإيواء

عبد المتعم مسعود

قال محافظ دير الزور فاضل النجار: إن البناء الذي اتهار أول من أمس يقع في حي الجبيلة ويتألف من ٦ طوابق وهو بناء غير مأهول بالسكان وهو من الأبنية المتصدعة والذي تعرض لأضرار نتيجة العمليات الإرهابية التي تعرض لها الحي في السنوات السابقة.

وبيّن المحافظ في تصريح لـ«الوطن» أن البناء سيق وأن تم تقييمه من ضمن الأبنية المتصدعة وليس من الأبنية الآيلة للسقوط ويوجد فيه محضر إزالة مشيراً إلى أنه ونتيجة تأثره بالزلازل وما تبعه من هزات ارتدادية ما أدى إلى انهياره. ووفقاً للنجار فقد تم توجيه مجلس المدينة بإخلاء المباني المجاورة إضافة إلى بدء الورشات الخدمية في المحافظة بالعمل على ترحيل الأبقاض الناجمة عن انهيار المبنى وتقوم لجنة السلامة الإنشائية بمعابنة فيها بسبب هذا الانهيار.

وأوضح المحافظ أن لجان السلامة الإنشائية في محافظة دير الزور ومنذ اليوم الأول لوقوع الزلازل باشرت العمل بالكشف على الأبنية المتضررة في الريف والمدينة وخاصة الأبنية التي تم إجراء تقييم سابق لها لبيان مدى تأثرها بالزلازل وتم إخلاء ٥ أبنية وإزالة ٤ بصورة كلية أو جزئية وتأمين الأهالي الذين تم



إخلاءهم من منازلهم ضمن مركز الإيواء في المدينة بعد تأمين كل احتياجاتهم مؤكداً أن اللجان تواصل عملها للكشف على جميع الأبنية.

بالنسبة لعمليات مساعدة المتضررين بسبب الزلازل بين المحافظ أن المحافظة قامت بإرسال قافلة في العاشر من الشهر الماضي مكونة من ٨ شاحنات ويجري العمل حالياً على تجهيز قافلة ثانية من المساعدات المالية والعينية تتضمن مواد إغاثية وسلات غذائية وأغطية وفرشاً ومستلزمات صحية وغيرها تم

تقديمها من المجتمع المحلي والوحدات الإدارية ومختلف الفعاليات وهذه المواد تم جمعها ضمن مستودع مركزي وتوضيها وفرزها تمهيداً لإرسالها إلى المتضررين في المحافظات المتكوبة كعربون محبة من أهالي دير الزور إلى إخوتهم في هذه المحافظات بما يؤكد وحدة أبناء سورية ويعزز قيم شعبنا الأصيلة.

وفي السياق قررت لجنة نقل الركاب المشترك خلال اجتماعها الأسبوع الماضي المباشرة بتفعيل عمل أجهزة نظام التتبع GPS في كل حافلات النقل الجماعي في

المحافظة اعتباراً من اليوم الأول من شهر نيسان القادم.

ووضعت اللجنة جميع الإجراءات اللازمة لإنجاز ذلك وتشكيل اللجنة المختصة بالتنسيق مع الجهات المعنية لإجراء صيانة فنية لطريق «البوكمال - الميادين» ومد قفصان إسفلتية، بما يضمن تسهيل حركة المرور وانسياب البضائع.

ويعد الطريق من الطرق المركزية الرئيسية في المحافظة ويبلغ طوله (١٣٥ كم) يربط مركز المحافظة والمدن والجمعات السكانية على امتداد الضفة اليمنى لنهر الفرات وصولاً إلى الحدود العراقية.

وفيما يخص باقي الأماكن الأثرية سواء في هذه المنطقة أم سواها وعن وجود لجان فنية مختصة بهذا المجال ترافق لجان المحافظة الفنية، بين أبو كحلة أنه تم توجيه كتاب للمحافظة ونقابة المهندسين بفرع ريف دمشق لتضم هذه اللجان فنيين مختصين بالأثار والمتاحف لمتابعة اتخاذ القرار الصائب فيما يخص هذه الأماكن، مشيراً إلى وجود بعض الأخطاء البسيطة في بداية الكارثة تم تداركها من المحافظة، مشدداً على ضرورة تفرّد الأماكن الأثرية في التعامل عن باقي الأبنية وهو ما يتم العمل عليه حالياً.

بالنسبة مع محافظة ريف دمشق وجامعة دمشق، وقرروا أن الجامع إنشائياً سليم ولا يحتاج لإزالة كلية مطالبين بتسجيله أولاً عن ضرورة تدعيمه وترميمه. وأوضح أبو كحلة إن رغبة سكان المنطقة في وقت سابق كانت ببناء جامع حديث، لكن عمل مديرية الأثار والمتاحف كان متوجهاً للحفاظ على عراقة هذا الجامع وقيمته الأثرية خاصة وأنه مشيد على نمط معماري فريد في هذه المنطقة، وعليه تم تسجيل الجامع أثرياً وسيمت ترميمه وتدعيمه في حال حدوث أي ضرر يلحق به.

اللجنة الفنية من نقابة المهندسين للجامع وتقدم التقرير الفني الخاص به.

وشدد أبو كحلة على عدم وجود أي فكرة لإزالة الجامع بالكامل، وكل ما سيتم هو إعادة ترميم وتدعيم الجامع بالكامل، لافتاً إلى وجود التصدع في المئذنة وبعض الجدران، لافتاً إلى وجود توجه منذ عام ٢٠١٧ بإزالة الجامع لكونه متداعياً ومستقرراً إنشائياً ويجب تدعيمها أو يجب ترميمها.

وأكد أبو كحلة أن المصلى في قلب الجامع وهو من أساسات الجامع تعرض لبعض التشققات وهي قديمة من عام ٢٠١٧، لكن الجملة الإنشائية للأعمدة والسقف لم يمسها أي ضرر أبداً، مشيراً إلى ضرورة كشف

جامع الدريب الأثري كرة الأوقاف المتأرجحة في ملعب الأثار والمتاحف

رئيس دائرة آثار ريف دمشق: وجهنا كتاباً للمحافظة بوجوب وجود فنيين مختصين بالأثار في لجان كشف السلامة

نوار هيّما

أشارت طريقة متابعة أضرار الأبنية الأثرية بسبب الزلازل جدلاً، حول مصير هذه الأبنية خاصة مع انتشار بعض الشائعات بخصوص بعض المواقع الأثرية وإمكانية إزالتها بالكامل واستمرار أمانتها ببناء صالات عزاء أو أفراح وحتى قنادل ومولات.

رئيس دائرة آثار ريف دمشق جهاد أبو كحلة أكد عدم وجود مختصين بالأثار والمباني الأثرية ضمن اللجان الفنية المختصة بالكشف على الأبنية المتصدعة من المحافظة.

ولفت أبو كحلة في تصريح خاص لـ«الوطن» إلى وجود تنسيق بين المحافظة عبر هذه اللجان الفنية والمديرية العامة للآثار والمتاحف، مبيّناً أن أي قرار تتخذه لجان السلامة بشأن أي مبنى أثري يتم بالتنسيق والتعاون مع المديرية العامة للآثار.

وقبما يخص جامع الدريب الأثري في منطقة النيب بريف دمشق أوضح أبو كحلة أنه تم مسبقاً الكشف على الجامع بعد الكشف الذي قامت به لجان السلامة العامة المشكّلة بالنيب، وتبين أن الضرر ليس كبيراً في الجامع، لافتاً إلى وجود ميلان بمئذنة الجامع منذ عام ٢٠١٧، وتحتاج لكشف من لجنة مختصة من نقابة المهندسين، وعليه يتم القرار هل المئذنة بوضعها الحالي مستقرة إنشائياً ويجب تدعيمها أو يجب ترميمها.

وأكد أبو كحلة أن المصلى في قلب الجامع وهو من أساسات الجامع تعرض لبعض التشققات وهي قديمة من عام ٢٠١٧، لكن الجملة الإنشائية للأعمدة والسقف لم يمسها أي ضرر أبداً، مشيراً إلى ضرورة كشف

ما الذي يجعل عائلات متضررة من حلب واللاذقية تأتي إلى السويداء؟... كلمة السر: السكن المجاني

السويداء - عبيد صيموعة

ما زالت محافظة السويداء تسجل وصولاً للعائلات المتضررة من الزلازل ويشكل يومي تقريباً حيث أكدت العائلات التي التقينا «الوطن» في مناطق متعددة على ساحة المحافظة أن قدومها إلى السويداء كان لأسباب عديدة منها دعوة بعض الأقارب للإقامة ومنها عائلات جاءت نتيجة معرفتها بحجم الخدمات المقدمة لجميع العائلات الوافدة وأهمها السكن المجاني بعد عجزها عن تأمين سكن في محافظاتها جراء الأجور المرتفعة.

وأكدت إحدى العائلات أنها جاءت من حلب إلى اللاذقية إلا أن ارتفاع أسعار أجور المنازل هناك مع معرفتها بتقديم المجتمع المحلي بالسويداء للسكن بشكل مجاني دفعها إلى التوجه إليها، فضلاً عما تقدمه لجان الإغاثة في المحافظة من إعانات وخدمات إضافة إلى المتابعة الصحية لجميع الأسر.

كما أشار أهالي بعض العائلات إلى استقرارهم حالياً في المحافظة حتى انتهاء العام الدراسي على أقل تقدير بعد إدخالهم أولادهم ضمن مدارسها لإكمال عامهم الدراسي مع انتظارهم لإجراءات الحكومية التي سيتم اتخاذها وأهمها عملية تأمين السكن البديل لهم، مشيرين إلى كرم أبناء محافظة السويداء من خلال استقبالهم ضمن منازلهم أو تقديم السكن لعائلاتهم، إلا أنهم أكدوا أنها يجب أن تكون فترة مؤقتة لا تتجاوز الأشهر (على حد قولهم) وضمن الظروف الاقتصادية الصعبة التي يعاني منها المجتمع لا بد من إيجاد حل حقيقي يضمن عودتهم إلى محافظاتهم مع تأمين السكن البديل من منازلهم المدمرة خاصة أنه



لم يتم افتتاح أي مركز إيواء على ساحة محافظة السويداء حتى تاريخه.

وكشفت عضو لجنة الإغاثة في السويداء رغدة الغوثاني لـ«الوطن» أن عدد الأسر الوافدة إلى

تأمين احتياجات الأسر الوافدة المتضررة من الزلازل من المواد الغذائية والإسعافية والألبسة والفرش والحرامات وغيرها من المستلزمات مع قيام المجتمع الأهلي بالمحافظة باستضافة الأسر وتأمين السكن لها مع وجود دراسة لتأمين فرص عمل لأي من أفراد تلك الأسر من الراغبين بالبقاء بالمحافظة خلال الأشهر القادمة.

منسق فرع الهلال الأحمر بالسويداء أوضح لـ«الوطن» أن عدد متضرري الزلازل المستفيدين من مساعدات الهلال الأحمر بالمحافظة وصل حتى تاريخه إلى ٧٢ عائلة، حيث جرى تقديم السلال الغذائية والمطبخية والفرش والأغطية والشواحن وحفاضات للأطفال، وذلك بالتعاون مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر وبرنامج الأغذية العالمي والصليب الأحمر الألماني، إضافة إلى تقديم الإسعاف النفسي الأولي للمتضررين مع المتابعة، إضافة إلى الخدمات الصحية، فضلاً عن التشبيك مع المبادرات المجتمعية عن طريق الفرع لتأمين ما أمكن من الاحتياجات.

مدير صحة السويداء الدكتور طارق الجمال أوضح أن فرق الاستجابة الطبية في المديرية تواصل بالتنسيق مع المحافظة متابعة الحالات الصحية لهذه الأسر بشكل يومي وتقديم الخدمات الطبية الأساسية عبر العيادات المتنقلة وبعض المراكز الصحية ومشفى الشهيد زيد الشريطي والتي تتضمن صرف الأدوية حسب المتوفر منها، وتأمين الاحتياجات اللازمة لهذه الأسر ودراسة حالة الغذاء وأخذ الفحوصات للأطفال دون خمس سنوات وللحوامل مع تحويل أي حالة تستدعي دخول المشفى لمتابعتها ضمن أقسامه.